٩ – التعليم المهني والفني لا يجدان ما يجدر بهما من إقبال.

١٠ – هنالك كثير من الإهدار والتسرب، وقد أجريت دراسات وحسابات على من أكملوا التعليم الابتدائي في سنة ١٩٧٦ ممن دخلوا المدرسة منهم عام ١٩٧٠ فوجد أنهم لم يكونوا يتجاوزون ٣٧٪[٤٩].

١١ – تغلب صيغة التلقين على التعليم بكافة مستوياته، مما لا يساعد على تكوين القيادات والباحثين.

١٢ – التعليم اللامدرسي وتعليم الكبار محدودان للغاية.

١٣ – النمو في الكم، رغم عدم وفائه بحاجات البلاد، هبط بالكيف، وهذا وضع يستدعي إعادة النظر في المناهج، والكتب، وطرق التدريس، والوسائل المعينة، وإعداد وتأهيل المعلمين، ويتطلب اتخاذ موقف حازم إزاء الأصالة والتجديد، أو إزاء القديم، وإزاء التعريب ومفهومه، وإزاء أساليب التقويم، وعلاقتها بتطوير العملية التعليمية[٥٠].

إن عدد سكان الوطن العربي اليوم لا يقلّ عن مئة وخمسين مليون نسمة، نصفهم من الذكور، والنصف الثاني من الإناث، وتبلغ نسبة الأمية بينهم ٦٠٪ بين الذكور و٨٠٪ بين الإناث[٥١]. والعالم العربي عالم فتيّ، بمعنى أن معظم أبنائه في جيل الطفولة والشباب، وقليلهم في جيل الكهولة، وأقلهم في جيل الشيخوخة.

ويبلغ متوسط نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر إلى مجموع السكان في البلاد العربية حوالي ٤٥ – ٤٧٪ بينما لا يتجاوز متوسط تلك النسبة ٢٢,٢٪ في فرنسا و٢٨,١٪ في الولايات المتحدة[٥٢]. وهذه النسبة المرتفعة لمن هم دون سن الخامسة عشرة، أي من هم في سن مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، تلقي مسؤولية إعالة ضخمة على عاتق المجتمع العربي، ومسؤولية ضخمة مماثلة على عاتق نظمه التربوية، فاذا أراد الوطن العربي، مثلاً، أن يعمم التعليم الابتدائي قبل سنة ١٩٨٥، فان عليه أن ينتقل من ١٥,٥ مليون كانوا مسجلين عام (١٩٧٧) في التعليم الابتدائي إلى ثلاثين مليوناً سيكونون مسجلين في عام ١٩٨٥، أي إننا سنكون بحاجة إلى ضعف العدد الحالي من الأماكن، والمدرسين، والتجهيزات، والنفقات بمعدل نمو لا يقل عن ٨٪ في السنة، حتى نصل إلى هذا الهدف، ونحتاج إلى أربعين ألف صف زيادة في كل عام، وكذلك إلى ستين ألف مدرّس زيادة في كل عام، أي اننا بحاجة إلى ثلاثين مدرسة جديدة على الأقل، زيادة في كل عام، لكل مليون من السكان في الوطن العربي[٥٣].

هذا الانفجار في التعليم المدرسي، مضاف إليه حاجة التنمية الشاملة إلى الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً، أدى إلى توسع كبير في التعليم العالي: فقد تضاعف عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥، وبلغ عدد الجامعات عام ٧٧/٧٦ ثلاثاً وأربعين جامعة. ومن الواضح أن خريجي الجامعات في مجموعهم، وفي توزيع تخصصاتهم، يمثلون مشكلة في مجال العمالة. ولو قيس عدد الطلبة بالنسبة لعدد السكان بالمعدلات العالمية، لكانت النسبة صغيرة، ولكن قدرة السوق على